الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ضحك على الذقون

محـارم (محافظة واسـط) والـدولـة المدنية

لم يعد المرء يصدق وهو يغادر القرن العشرين أن هناك في العراق وظيفة تسمى بـ (محرم) لنساء أعضاء في مجلس محافظة واسط (أعلى هيئة قيادية محلية في المحافظة)، "وشر البلية ما يضحك" أنهن أتين بانتخابات وعبر صناديق الاقتراع ومارسن شتى الدعايات لهن.

ندوة عامة

حسن شعبان

والمقترعون رجالاً ونساء قد صوتوا لهن ونافسن الرجال بجدارة. كما فرح الناخبون بوجودهن في مجلس المحافظة وأدركت نسوة واسط أن المرأة لم تعد ملحقاً لسلطة ذكورية وإنما إرادة نسوية مستقلة لها ما على الرجل من واجبات واتخاذ قرارات.

لقد شعر المقترعون في واسط نساء ورجالا بخيبة أمل، جراء ما سمعوه عن رغبة مجلس المحافظة في تعيين (محرم) لنساء مجلس المحافظة وبرواتب شهرية مستمرة، وأدركوا – بعد حين– أن صوتهم قد ذهب في غير محله.

نساء واسط معروفات بشجاعتهن في بدايات القرن الماضي وعند استقلال العراق تخرج العديد منهن من المعاهد والكليات العراقية وشاركن الرجل في مسؤولية العديد من مرافق الدولة، وكان حضورهن لافتاً للنظر في العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في (ريف الكوت) كما كان يسمى آنذاك. فليس من المنطقي وبعد أن تجاوز هذه المراحل الزمنية أن يعود المجتمع العراقي إلى آليات القرون الوسطى وشرائع الغاب والتمييز السافر بين المرأة والرجل .

ماذا سيحدث لو أن اجتماعا يضم عشرات من الرجال والنساء ويتم فيه تدارس مصالح المواطنين؟ وهل يشعر هؤلاء الرجال المسيطرون على إدارة المحافظة أن النسوة المجتمعات معهم بهذا المستوى يهابون رجلاً مثلهم في الإنسانية؟ وهل أن القضايا التي يتم مناقشتها في مجلس المحافظة تستلزم حضور محارمهم؟

المرأة في العراق تقلدت مناصب كبيرة فهي وزيرة وقاضية وأستاذة جامعية ومناضلة سياسية واجتماعية، والآن ضابطة شرطة قادرة بدون جدال على اتخاذ القرارات العامة وبالتالي فهي أجدر من هذا الرجل أو ذاك باتخاذ قرارات ومواقف خاصة.

قصيرو نظر أولئك الذين يتصورون أن المرأة قد تكون سهلة المنال دون إرادتها، وقد عبّر المثل الشعبي عن هذه الإرادة في أن امرأة تملك إرادتها وهويتها قادرة على الصمود في وجه جمهور من الأفاقين. إن علامات الاستفهام والاستغراب تتوجه إلى رجال مجلس المحافظة وليس إلى النساء، فهم وحدهم المتهمون وهم وحدهم بحاجة إلى رفض هذه الوظائف، ذلك لأنهم قادرون على أن يتعاملوا مع شقيقاتهم في المجلس بروح من الرجولة والمساواة والتفاهم!

لا ندري لأي سند قانوني ودستوري أستند إليه قرار مجلس المحافظة باختيار محارم لنساء المجلس؟ وهو قرار خطر يُعرّض السلم الأهلي والمجتمعي إلى الانتهاك ويتقاطع مع الباب الثاني في الدستور ومبادئ حقوق الإنسان في المساواة وعدم التمييز مضافاً إليه ليس هناك قانون عراقي نافذ ومعمول به يسمح لقرارات تعسفية كهذه، وأين وزارة المالية من تخصيصات مالية لمثل هذه التعيينات؟ وتحت أي باب أو مفردة سيأتي وجود هذا القرار؟ والذي سيعتبر هدراً متعمداً للمال العام.

ولا نعلم إلى أين ستسير الأمور بالقيادات الدينية إلى مثل هذه القرارات الجائرة، باتجاه وجود محارم لدى الدوائر الرسمية وغيرها؟ تصور عزيزي المشاهد أي تخلف وهدر مال سيقع على العراق الجديد .

لقد حسم الدستور الموافق عليه من الجميع أن الدولة، رغم ان الإسلام يشكل فيها الكتلة الأكبر، هي دولة مدنية فيها قوانين تتماشى ومبادئ الإسلام ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ولا يمكن الخروج عليها وليس هناك أي إشارة إلى دولة ولاية الفقيه أو غيرها.

الحكومات العراقية المتعاقبة وافقت على الإعلان العالمي (العهدين الدوليين ومعاهدة سيداو واتفاقية الطفل) وكلها أقرت بمساواة الرجل والمرأة بشكل لا يقبل الاختلاف فعلام هذه القرارات ولمصلحة من!؟

إنها دعوة لإسقاط أكثر من نصف المجتمع. ودعوة متعمدة للسيطرة الذكورية ولترهات المتطرفين والمشعوذين وفتنة جديدة باتجاه تمزيق المجتمع.

قانون الأحوال الشخصية النافذ والذي سن في منتصف القرن الماضي أقر في نصوصه أنّ للمرأة حقوقاً واسعة في الزواج والطلاق، وقد يكون فيه مساواة للرجل، والمحرم عودة عن هذا الطريق .

اتقوا الله في مثل هذه القرارات ورفقاً بالمرأة العراقية وهي جديرة بأن تكون إنسانة وتتساوى مع الرجل في تغيير المجتمع، بل وتزيده في أدوات هذا التغيير لما تتمتع به من رباطة جأش ونفس طويل وحصافة في التفكير .

بحث

دروس مـن العـلاقـات الاميركيـة العراقيـة ١٩٨٢ - ١٩٩٠

رغد صالح الهدلة

(٤-٢)

ان عدم الفعالية من جانب الولايات المتحدة كان ملحوظاً لعدة أسباب:

أولاً: العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على ليبيا جاءت على أساس بيانات استخبارية توضح بان ليبيا تقوم بتطوير برنامج اسلحة كيميائية، في حين ان العراق قام بتطوير برنامج أسلحة كيميائية واسع جداً في العالم الثالث وقام بصورة فعلية باستعمال تلك الاسلحة بصورة متكررة، ومع ذلك فان العقوبات الاقتصادية سوف لايتم فرضها على العراق، ومثلما اوضح في ذلك الوقت من قبل مساعد وزير الخارجية الامريكية (شيفر)Richard Sohifter، فإن أفعال صدام شكلت (نموذجاً منسجماً للانتهاكات الشامله لحقوق الانسان التي تم الاعتراف بها دولياً) والتي طبقاً الى القانون الموجود فإنها يجب معاقبتها.

ثانياً:- إن الموقف الستراتيجي الجيوبولتكي(السياسي الجغرافي) في المنطقة هو الذي حفز الولايات المتحدة لمفاتحة العراق وقد تغير هذا الموقف في صيف عام ١٩٨٨، وان الحرب الباردة كانت في حالة مستقرة جداً ومنخفضة في السنوات التي تسارعت فيها ثورة البيروسترويكا والكلاسنوست GIASAOST للرئيس غورباتشوف وهذا الانقلاب في السلوك السوفيتي تم إثبات صدقه في السنة التي فيها تم الاعلان عن انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وفي آب ١٩٨٨ انتهت الحرب العراقية الإيرانية بموقف جامد على امتداد الحدود الأصلية وتلك هي النتيجة النهاية، ولهذا فإن كل هدف من الهدفين الاستراتجيتن الأمريكيين قد تم تحقيقهما، فالثورة الإيرانية تم منعها استراتجياً و(ارضياً) من الانتشار إلى المناطق المجاورة إذ الدول الخليجية الثرية بالنفط، وان التهديد العسكري السوفيتي قد تقهقر بسرعة في المنطقة، وفضلاً عن ذلك وبدلالات منطق الاشتراك الأمريكي فأن احتمالية التأثير الاقتصادي الأمريكي على السلوك العراقي كانت احتمالية بارزه في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٨٨ فإن العراق وبعد نهاية الحرب مع إيران تعرقل بالديون الثقيلة وكان بحاجة ماسة لرأس المال الأجنبي لإعادة البناء بعد فترة ثماني سنوات من حرب مدمرة مع إيران، وإذا كانت فكرة الاعتماد المتبادل غير المتناسق والذي يكمن في أساس سياسات الاشتراك الأمريكي فكرة صحيحة فإن العراق يجب أن يكون مرناً تحت أي ضغوط اقتصادية جديدة تفرضها الولايات المتحدة، بل أن الحرب ضد إيران كانت كلفتها للعراق تقريباً نصف تريليون دولار(٥٠٠ ألف مليون) في التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وكان العراق متخلفاً في تسديد ديونه وهناك دين أجنبي شامل قيمته أكثر من (٨٠) بليون دولار وان النفط الذي يمثل شريان العراق في المجال الاقتصادي كان سلعة عرضها غزير وطلبها منخفض في الأسواق العالمية، وفي عام ١٩٨٠ قبل الحرب كان العراق قد حصل على(٢٢) بليون دولار سنوياً من إيرادات النفط وفي عام ١٩٨٨ فإن الرقم كان (١١) بليون دولار قبل تعديل هذا المبلغ بما ينسجم مع التضخم، والسؤال هنا: عندما استعمل صدام الغاز ضد المواطنين العراقيين الأكراد لماذا قامت الولايات المتحدة بالضغط القليل جدا على العراق ليغير سلوكه؟ يبدو انه لا يمكن تفسيره عندما بدت السياسة الأصلية لبناء روابط اقتصادية للحصول على التأثير السياسي على العراق بدت سياسة ناضجة جداً للنجاح، إذا كانت أدوات المهارة الاقتصادية للدولة قد تم نشرها بهدف جعل العراق مفتوحاً للتأثير الأمريكي فإن تلك الأدوات يمكن إعطاؤها معنى فقط إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في الضغط على العراق عندما فشلت التبادلية السلوكية في الظهور، وعند النظر إلى أحداث الماضي فأرجحية الدليل حتى في الوقت الذي اتضح فيه إن السلوك العراقي قد تغير أساسا، ومع ذلك ورغم السلوك المتواصل غير المقبول الذي كان العراق يتصرف به فان الولايات المتحدة لم تكن راغبة في إثارة قوة الروابط التجارية التي خلقتها بصورة مقصودة لماذا؟

تشير سياسة الاشتراك إلى استعمال الوسائل غير القاهرة أو الحوافز الايجابية من قبل دولة معينة لتغيير عناصر سلوك دولة أخرى، وإذا كان الأمر كذلك فان بعض الباحثين قاموا بتصنيف المشاركة كشكل من الإرضاء (التهدئة)، وعلى أية حال فان الرأي الذي أعطاه (راندل شيفلر) randallschweiier بان الاشتراك يمكن تصنيفه بدلالات عامة على انه شكل للإرضاء (التهدئة) هو رأي مقبول، ويؤكد إن الاشتراك يضم أية محاولة لتنشئة القوة في قبول النظام المثبت، وعلى الصعيد العملي فان الاشتراك يمكن تمييزه عن السياسات الأخرى ليس بصورة كبيرة جداً بوساطة أهدافه ولكن بوساطة وسائله، إذ أن الاشتراك يعتمد على وعد بإعطاء مكافآت أكثر من التهديد بالعقوبة بان يتم التأثير على سلوك الدولة المستهدفة، وان السياسة تنجح إذا كانت مثل هذه الامتيازات تحول الحالة (الثورية) إلى قوة الوضع الراهن الذي يضم ما يراهن عليه في استقرار النظام.

إن الاشتراك من المحتمل جداً أن ينجح عندما تكون القوى قوية بصورة كافية بحيث تمزج الامتيازات بالتهديدات التي يمكن تصديقها وهذا يعني أن تستعمل العصا والجـــزرة stick and carrot، وماعدا ذلك فأن الامتيازات سوف تؤشر الضعف الذي يشجع المعتدي للمطالبة بالمزيد.

إن شرح schweller يعطي المؤشرات الأساسية للكيفية التي يجب فيها أن يعمل الاشتراك نظرياً ولكن ما الذي تستطيع النظرية أن تخبرنا حول كيف يعمل الاشتراك عملياً؟ عندما تفشل الجزرة في إنتاج التغيير هل تستطيع النظرية ان تفسر لنا لماذا تفشل قوة في استعمال (العصا) التي ذكرها schweller؟ في هذه الحالة كيف تستطيع النظرية أن تساعدنا في تفسير الممارسة المستمرة لإدارة بوش الأول في منح الحوافز التجارية الايجابية غير القاهرة إلى العراق عندما يكون هناك دليل مسيطر ضد ذلك قبل غزو الكويت، والدليل يوضح إن العراق لم يغير سلوكه الذي كان عليه قبل الاشتراك وان العراق استمر في التصرف كدولة شريرة؟ وبمعنى آخر لماذا لم تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية قوتها الكبيرة ضد العراق من اجل سد الثغرة بين النظرية والتطبيق العملي؟

قام keohane و nya بتأليف عمل بعنوان (القوة والاعتماد المتبادل) وأكدا انه " يمكن النظر إلى القوة على إنها قدرة فاعل معين على جعل الآخرين يقومون بشيء ما والذين إذا كانت القوة غير موجودة فإنهم لا يخضعون ويقومون بذلك الشيء (وبكلفة مقبولة بالنسبة للفاعل)، وعندما نقول بان الاعتماد المتبادل غير المتناسق يمكن أن يكون مصدراً للقوة فإننا نفكر بالقوة على إنها سيطرة على الموارد أو احتمالية و (إمكانية) التأثير على النتائج، وان فاعلاً اقل اعتماداً في علاقة معينة غالباً ما يكون له مورد سياسي مهم لان التغيرات في العلاقة والتي يمكن أن يكون الفاعل قادراً على المبادرة أو التهديد سوف تكون اقل كلفة لذلك الفاعل مقارنة مع شركاء الفاعل، وان هذه الميزة المفيدة على أية حال لا تضمن أن الموارد السياسية التي تزودها حالات اللاتناسق المفضلة في العلاقة المتبادلة سوف تقود إلى نماذج مماثلة للسيطرة على النتائج.

إن دراسة العلاقات الأمريكية العراقية تصور بوضوح حالة معينة والتي فيها فاعل اقل اعتماداً (الولايات المتحدة الأمريكية) لم يضمن السيطرة على النتائج. لماذا؟ من اجل فهم ديناميكية القوة في علاقة اعتماد متبادل فإن keohane و nya يميزان بين مفهومين مفيدين: الحساسية وإمكانية التعرض إلى موقف سيئ (هجوم)، وان الاعتماد المتبادل للحساسية يضم درجات الاستجابة ضمن إطار عمل سياسة كم من السرعة تؤدي التغيرات في دولة واحدة إلى تغيرات باهظة التكاليف في دولة أخرى، وان ضخامة التأثيرات الباهظة التكاليف إنما يتم قياسها ليس بمجرد حجم التدفقات عبر الحدود وانما بواسطة التأثيرات الباهظة في المعاملات (الصفقات) على المجتمعات أو الحكومات، وان المؤلفين يميزون العلاقة المتبادلة للتعرف على حالة سيئة (هجوم مثلاً) على إنها التكاليف (والقابليات على حالة التغيير لأي تأثيرات غير مرغوبة تسببها أفعال شريكها الأجنبي)، مثلاً دولتان يمكن أن تكونا حساستين بصورة متساوية للتغيير في متغير اقتصادي ولكن إحدى الدولتين يمكن أن تكون اقل تعرضاً لحالة سيئة (هجوم) من الدولة الأخرى لأنها تمتلك مجموعة متنوعة من البدائل المتوفرة لها، ومن اجل تصوير كلا المفهومين فأن keohane و nya يستعملان المثال الآتي المرتبط بالموضوع في مجال النفط مثلاً المسألة المهمة ليس فقط نسبة حاجات الدولة التي يتم استيرادها ولكن كذلك البدائل للطاقة المستوردة وتكاليف متابعة تلك البدائل. مثلاً دولتين كل واحدة تستورد ٣٥٪ من حاجاتها للنفط يمكن أن يبدو الأمر أن كليهما حساسة بصورة متساوية لحالات الارتفاع بالسعر إذا استطاعت واحدة منهما أن تنتقل إلى المصادر المحلية لتكاليف معتدلة (الولايات المتحدة) والأخرى ليس لديها بديل (مثلاً اليابان) فان الدولة الثانية سوف تكون أكثر تعرضاً لحالة سيئة (هجوم) أكثر من الدولة الأولى، وان بعد إمكانية التعرض إلى وضع سيئ يكمن في القدرة على التوفير النسبي وكلفة البدائل التي يواجهها الفاعلون المتنوعون".

كيف يساعدنا هذا التمييز بين الحساسية وإمكانية التعرض إلى وضع سيئ (هجوم) في فهم العلاقة بين الاعتماد المتبادل وبين القوة؟ وطبقاً إلى keohane و nya فان الاعتماد المتبادل للحساسية سوف يكون اقل أهمية من الاعتماد المتبادل لإمكانية التعرض إلى وضع سيئ في تزويد ما وارد القوة إلى الفاعلين، وإذا استطاع فاعل واحد تقليل تكاليفه بتغيير سياسته إما محلياً أو دولياً فإن أنماط الحساسية سوف لا تكون دليلاً جيداً لموارد القوة، ومثلما اتضح خلال هزات النفط في عقد السبعينيات وعام ٢٠٠٠ فأن مجال صناعة السياسة الأمريكية كان حساساً للتغيرات في السعر العالمي للنفط، وان الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إنتاجها المحلي للنفط فإنها اقل تعرضاً لوضع سيئ مقارنة مع دولة مثل اليابان بدلالات الاعتماد المطلق على مصادر أجنبية ولكن حساسية السعر لمنتجات مثل البنزين وزيت التدفئة هي حساسية متشابهة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهي حساسية تثير تغيرات السياسة من قبل صانعي السياسة في واشنطن، ولهذا فان العراق إذا كان يمتلك قوة نوعاً ما للتأثير على أسعار النفط العالمية فأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون حساسة للزيادات في أسعار منتجات النفط، ومعرضة إلى وضع سيئ بسبب نقص المجهزين البديلين رغم أن الولايات المتحدة تكون اقل تعرضاً للوضع السيئ مقارنة مع الدول التي تعتمد بشدة أكثر من الولايات المتحدة على النفط المستورد، وعلى الجانب الآخر فإن مجال صناعة السياسة في العراق بسبب اعتماده الشديد على النفط المصدر كإيرادات للدولة فان هذا المجال كذلك تم جعله منسجماً بشدة مع التغيرات في سعر النفط الخام في العالم، وإذا كان هناك الكثير من الدول التي تنتج النفط قامت بضخ الكثير من النفط فإن السعر العالمي سوف ينخفض بشدة، وان العراق سوف يعاني وبدلالات التعرض إلى وضع سيئ (هجوم) فإنه في عام ١٩٩٠ تعرض إلى حالات متنوعة في سوق النفط العالمي وكانت أكثر وضوحاً مما تعرضت الولايات المتحدة، وان صدامات (هزات) النفط في عقد السبعينيات التي حفزتها منظمة الأوبك قد تبعتها جهود من قبل مجهزين كثيرين جداً لزيادة الإنتاج العالمي ولقد أدى ذلك إلى إنتاج مفرط في نهاية عقد الثمانينيات، وان وحدة الأوبك قد تدهورت باستمرار لان أعضاءها انتهكوا بصورة صريحة حصص الإنتاج ولقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاج النفط بإفراط وانخفاض الأسعار واستمر ذلك حتى حرب الخليج، وكنتيجة ذلك في عام ١٩٩٠ فان إمكانية تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع سيئ من قبل أي مجهز نفط أصبحت شديدة وعندما أصبح عرض النفط اكبر بكثير من الطلب فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تكتسب النفط من مجموعة متنوعة من المصادر أكثر من المصادر التي ساهمت في سوق العالم قبل العقد الماضي (مثلاً مصادر جديدة شملت عمليات بحر الشمال للمملكة المتحدة والإنتاج المحلي الجديد في الاسكا Alaska (شمال كندا وخليج المكسيك)، وان المجهزين الموجودين للنفط جميعهم قاموا بزيادة الإنتاج، وان الولايات المتحدة كمستورد للنفط ظلت معرضة إلى الوضع السيئ للتجهيز الشامل للنفط ولكن فقط إذا قام المصدرون الرئيسيون بالتعاون في تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار، وان غياب مثل هذا التعاون بين الدول المصدرة للنفط (الأوبك) والمصدرين الرئيسيين الآخرين فإن الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ لم تكن معرضة لوضع سيئ من أفعال أية دولة لتحدي النفط مثل العراق، وعلى أية حال فإن العراق الذي أضاف مشكلة إلى مشكلة التجهيز المفرط العالمي وذلك بضخ الكثير من النفط وبأكبر مقدار ممكن لتمويل ديون حربه فإنها لا يمكن بسهولة أن تجد زبوناً بديلاً ليحل محل مستوى الاستهلاك الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية وضمن علاقة التبادل التجاري الأمريكي العراقي فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون قد حققت بعض التكاليف المالية القصيرة الأجل للحد الأدنى لإبدال نفط العراق بنفط من مجهزين آخرين، ولكن بدلالات اقتصادية نسبية فإن التكاليف التي يحققها العراق سوف تكون تكاليف عالية بصورة كبيرة جداً واكبر مما هي عليه إذا قررت واشنطن لعب أوراقها الاقتصادية، وذلك يعني قوتها غير المتناسقة ضمن الاعتماد المتبادل الثنائي وإذا كانت جميع الأشياء الأخرى متساوية وبدلالات التأثير الاقتصادي الثنائي فأن العراق سوف يكون له عتبة (threshold) أكثر انخفاضا من الولايات المتحدة لان الاقتصاد الضعيف للعراق في عام ١٩٩٠ كان أكثر تعرضاً لوضع سيئ من الاقتصاد الأمريكي في التعرض إلى الظروف الموجودة في سوق النفط العالمي وهناك موقف مماثل موجود في الركيزتين الأخريين للعلاقة الاقتصادية الثنائية وهما المجالان المتداخلان للزراعة والمالية وفي اقتصاد معتمد على الاستيرادات لتجهيز ٦٥٪-٧٠٪ من حاجاته للسلع الزراعية فإن الغذاء والقدرة المالية للدفع من اجل تلك الاستيرادات (الغذاء) هما المجالان الاقتصاديان الحرجين إذ يضمان درجة عالية من إمكانية تعرض العراق إلى وضع سيئ، وفي نهاية عقد الثمانينيات فإن العراق أصبح بصورة متزايدة معتمداً على القروض التي تدعمها الحكومة الأمريكية والتي استعملها العراق لشراء السلع الزراعية التي تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية. وطبقاً إلى بيانات من المصرف الأمريكي للاستيراد والتصدير فإن العراق في عام ١٩٨٨ تعرض إلى مشكلات خطيرة في مجال الائتمانات (القروض).

النفط مشعل الحروب

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net